

أضواء البيان

@ 170 @ قوله تعالى : { وَدَاوُدَ } منصوب ب (اذكر) مقدراً . وقيل : معطوف قوله : { وَنُوحًا إِذْ نَادَىٰ مِنْ قَبْلِهِ } أي واذكر نوحاً إذا نادى من قبل { وَدَاوُدَ } وسُلَيمَانَ إِذْ يَخُوضُ كُفْرَانًا فِي الْحَرِّ ثَرِيًّا ، وقوله : { الْمُرْسَلِينَ إِذْ } بدل من (دَاوُدَ وَسُلَيمَانَ) بدل اشتمال كما أوضحنا في سورة (مريم) وذكرنا بعض المناقشة فيه ، وقد قدمنا في ترجمة هذا الكتاب المبارك : أن من أنواع البيان التي تضمنها أن يقول بعض العلماء في الآية قولاً ويكون في نفس الآية قرينة تدل على خلاف ذلك القول . وذكرنا في هذا الكتاب مسائل كثيرة من ذلك . فإذا علمت ذلك فاعلم أن جماعة من العلماء قالوا : إن حكم داود وسليمان في الحرث المذكور في هذه الآية كان بوحى : إلا أن ما أوحى إلى سليمان كان ناسخاً لما أوحى إلى داود . . . وفي الآية قرينتان على أن حكمهما كان باجتهاد لا بوحى ، وأن سليمان أصاب فاستحق الثناء باجتهاده ، وإصابته ، وأن داود لم يصب فاستحق الثناء باجتهاده ، ولم يستوجب لوماً ولا ذماً بعدم إصابته . كما أثنى على سليمان بالإصابة في قوله : { فَفَهَّاهُ مَذَاهَا } سُلَيمَانَ { ، وأثنى عليهما في قوله : { وَكُلًّا } ءَاتَيْنَاهَا كُفْرَانًا وَءَاتَيْنَاهَا } فدل قوله { وَكُلًّا } ءَاتَيْنَاهَا { على أنهما حكماً فيها معاً ، كل منهما بحكم مخالف لحكم الآخر ، ولو كان وحياً لما ساء الخلاف . ثم قال : { فَفَهَّاهُ مَذَاهَا } سُلَيمَانَ { فدل ذلك على أنه لم يفهمها داود ، ولو كان حكمه فيها بوحى لكان مفهماً إياها كما ترى . فقوله { وَكُلًّا } ءَاتَيْنَاهَا { مع قوله { فَفَهَّاهُ مَذَاهَا } سُلَيمَانَ { قرينة على أن الحكم لم يكن بوحى بل باجتهاد ، وأصاب فيه سليمان دون داود بتفهم إياه ذلك . . . والقرينة الثانية هي أن قوله تعالى : { فَفَهَّاهُ مَذَاهَا } يدل على أنه فهمه إياها من نصوص ما كان عندهم من الشرع . لا أنه أنزل عليه فيها وحياً جديداً ناسخاً . لأن قوله تعالى : { فَفَهَّاهُ مَذَاهَا } أليق بالأول من الثاني ، كما ترى . . . مسائل تتعلق بهذه الآية الكريمة .

المسألة الأولى اعلم أن هذا الذي ذكرنا أن القرينة تدل عليه في هذه الآية من أنهما حكما فيها باجتهاد ، وأن سليمان أصاب في اجتهاده جاءت السنة الصحيحة بوقوع مثله منهما في غير هذه المسألة . فدل ذلك على إمكانه في هذه المسألة ، وقد دلت القرينة القرآنية على